الباب الثانى

كيف نحد من أخطاء المثقفين اللغوية؟

تمهيد

هناك إجتماع بين المعنيين بأمور اللغة العربية على أن اللغة العربية ـ فى صورتها الفصيحة ـ تعانى من أزمة خانقة، وتمر بمحنة تزداد سوءاً يوم بعد يوم.

وكثيراً ما طرحت مشكلة اللغة العربية أو مشكلاتها على بساط البحث، وكثيراً ما عقدت المؤتمرات والندوات بحثا عن حلول لها.. ومع هذا لم يبد أى أمل فى الحل، ولم يظهر ولو بصيص من النور يبدد هذا الظلام الدامس. ذلك أن قرارات المؤتمرات، وتوصيات الندوات تظل حبيسة الأدراج، وتبقى حبرا على ورق لاتجد من المسئولين الحماس لتنفيذها، أو اعتماد النفقات اللازمة لتجربتها.

وفى رأيى أننا ـ بإمكاناتنا الذاتية ـ نستطيع أن نحد ـ بدرجة كبيرة ـ من أخطاء المثقفين اللغوية، وأن نساعد الجاد منهم فى تعلم لغته وإتقانها لو أننا حصرنا المشاكل التى يعانى منها ابن اللغة، وحاولنا أن نضع الحلول لها.

وربما كانت أهم المشاكل ما يأتى:

١ ـ الاعتماد على الكلمة المطبوعة فى اكتساب اللغة.

٢ ـ كثرة التفريعات أو القيود فى قواعد اللغة العربية.

٣ ـ كثرة الشذوذ فى أبواب معينة.

وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على هذه المشاكل فى الفصول التالية:

الفصل الأول

مشكلات الكلمة المطبوعة

مع انتشار الكلمة المطبوعة وكثرة الصحف والمجلات، ومع حلول العين محل الأذن فى تعلم اللغة واكتسابها حدثت الكارثة التى تعانى منها اللغة العربية الآن. وسبب الكارثة فى انتشار الكلمة المطبوعة أن طريقة الكتابة العربية معيبة لاكتفائها بتمثيل السواكن دون الحركات، مما يجعل القارئ الذى يتلقى الكلمة لأول مرة عن طريق العين يتصرف فى كيفية نطقها بالشكل الذى يراه. وتختلف صور التصرف بالطبع من شخص إلى شخص مما أدى إلى نوع من الفوضى فى نطق الكلمات العربية لاتكاد تراه فى لغة أخرى.

فزعيم كبير يقف فى الأمم المتحدة يتحدث عن مدينة القدس قبلة الإسلام والمسلمين فيضم القاف من «قبلة»، ويتحدث عن سماحة الإسلام الذى لايميز بين عرق أو لون فينطق كلمة «عرق» بفتح العين والراء. ومثقف كبير يرأس قسم اللغة العربية فى إحدى الجامعات العربية يقف خطيبا فى ندوة عامة ويقول: ليس ثمة شك فى كذا.. فيضم الثاء من «ثمة». وزميل كريم فى قسم اللغة العربية بجامعة الكويت لا ينطق كلمة «يتم» إلا بضم التاء.. وأمثلة أخرى لا حصر لها تصادفنا كل يوم فتؤذى أسماعنا وتجرح مشاعرنا..

ولقد فكرت مرة أن أحصى الأخطاء التى تعود إلى طريقة الكتابة العربية، وأتتبع ما امتلأت به كتب اللغة من تصحيف وتحريف نتيجة هذه الطريقة، ثم فكرت أن أبدأ بأساتذة قسم اللغة العربية فى محاضراتهم واجتماعاتهم ـ فى عدد من الجامعات العربية، ولكننى توقفت عن الفكرة بعد أن هالنى ما تتعرض له هذه اللغة على ألسنة أساتذتها من تشويه وتحريف، وخفت إن استمررت فى الدراسة أن أتهم بالتشنيع أو أرمى بالتجريح وأنا منهما براء.

وفى رأيى أن نصف أخطاء المتكلمين باللغة الفصيحة ـ على الأقل ـ يمس بنية الكلمة وضبط حروفها الداخلية وليس حروف إعرابها، وبهذا فإن النحو لايحل هذه

المشكلة، ولا يقدر على معالجتها. والحل الوحيد هو فى اكتساب الكملة منذ البداية بنطقها الصحيح لا بنطقها المحرف. وكيف يتم ذلك ووسيلة الاكتساب الأساسية عند الصغار هى العين؟

إن الحل لن يكون إلا بالتزام المطابع بالضبط الكامل بالشكل لجميع الكتب المدرسية ولكتب الصغار ومجلاتهم، ثم السماح بتقليل الشكل بصورة تدريجية بعد هذا حتى يكتفى بضبط الكلمات الغامضة، أو التى يكثر الخطأ فيها فقط.

ومع هذا فإننى أرى أن الاعتماد على طريقة الشكل الحالية فى المطبعة حيث توضع الحركات فوق الحرف أو تحته ليس الطريقة المثلى فى الكتابة. ونحن إن قبلناها الآن فعلى مضض، ولأنها الوسيلة الوحيدة الممكنة فى الوقت الحاضر. ولكننا لابد أن نبحث عن بديل يحتفظ بأشكال الحروف الساكنة كما هى، ويضع الحركات فى صلب الكلمة، على نفس مستوى السطر مع الحروف الساكنة.

إن اللغة العربية تتمتع بميزة قلما توجد ـ وربما لا توجد ـ فى غيرها وهى أن كتابتها شبه صوتية أى أنها تكاد تخلو من معظم المآخذ التى توجد فى الأبجديات وطرق الكتابة الأخرى مثل:

١ ـ التعبير عن الصوت الواحد بأكثر من رمز فى اللغة الإنجليزية كما فى كلمتى as و zoo.

٢ ـ التعبير عن صوتين برمز واحد فى اللغة الإنجليزية كما فى كلمتى City و Cat.

٣ ـ تمثيل الصوت البسيط بمجموعة رمزية فى اللغة الإنجليزية مثل th.

٤ ـ عدم تمثيل هجاء الكلمة لنطقها فى كثير من الأحيان وهذا واضح فى اللغة الفرنسية بوجه خاص وشائع فى اللغة الإنجليزية كذلك.

ولكنها من ناحية أخرى تعانى نقصا لاتعانى منه اللغات الأوربية، وهو عدم تمثيل الحركات فى صلب الكلمة، وعدم كتابتها فى معظم حالات المطبعة، وخلو الآلة الكاتبة منها، وعدم التعود على استخدامها فى الكتابة اليدوية، مع أن الحركة من الناحية الصوتية أهم من الصوت الساكن وأكثر بروزا ووضوحاً.

ولا أدل على فشل طريقة الضبط الحالية فى صون اللسان عن الخطأ مالاحظته أثناء تدريبى لطلاب الجامعة على قراءة نص مضبوط بالشكل، فقد لاحظت أنهم يخطئون مع وجود الضبط، مما يدل على عدم فاعليته.

والسبب فى هذا واضح وهو أن العين لكى تراعى الشكل لابد أن تصعد وتهبط عدة مرات قد تصل إلى ست فى الكلمة الواحدة. فكلمة كذاب (بالجر) لو ضبطت بالشكل لاحتاجت إلى ستة مستويات من النظر على النحو التالى:

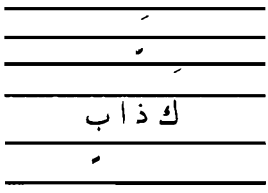

وهذا يستلزم صعود العين وهبوطها بسرعة لا يتمكن من تحقيقها النظر العادى.

لن أقول ـ كما قال غيرى ـ إن الحل فى تبنى الحروف اللاتينية، أو فى إدخال تعديلات جذرية على حروف اللغة العربية، لأننى ضد هذ وذاك. فأى إصلاح للحروف العربية يجب أن يتم فى أضيق الحدود، ويجب ألا يبعد كثيراً عن الشكل القديم حتى لا تنقطع صلة القارئ العربى بالتراث العربى والإسلامى.

وينبغى ألا نتخوف من أى تعديل ندخله على طريقة الضبط بالشكل، فقد مرت الحروف العربية بصور من التعديلات والتحسينات فى تاريخها الطويل حتى أخذت صورتها الحالية.

ولعلّى أطمع فى تعديلات تشمل النقاط الآتية:

١ ـ الرمز للحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) برموز فى صلب الكلمة. وفى هذه الحالة سنلغى السكون، لأن غياب الحركة يعنى سكون الحرف [١].

(١) لا خوف من زيادة العبء على الطابع.فقد أمكن بعد محاولات كثيرة اختصار هذه الحروف إلى نحو النصف كما فعل الأستاذ الأخضر الغزال مدير معهد الدراسات والأبحاث التعريب ـ الرباط. فإضافة الرموز المقترحة لن يسبب إزعاجا أو تكلفة مادية. بالإضافة إلى مايتيحه التوسع فى استخدام الحاسوب الآن من إمكانات ضخمة لم تكن متاحة من قبل.

وإذا تعسر ذلك مؤقتا فلعلنا نقبل الرمز إلى الكسرة بحركة فوق الحرف لاتحته حتى نقلل من حركات العين.

٢ ـ أن نضع رمزا للهاء الأخيرة يختلف عن رمز التاء المربوطة، حتى لايقع الخلط بين الصوتين، وكثيرا ما يقع. ولعل من الممكن فى هذا المقام أن نبقى رمز التاء المربوطة كما هو، ونستخدم للهاء الأخيرة رمز الهاء المتوسطة.

٣ ـ أن نضع رمزا للهمزة يخالف رمز الألف حتى نتخلص من مشكلة التخفف من الهمزات فى أول الكلمة، ونقضى على التداخل بين همزتى الوصل والقطع.

٤ ـ أن نكتب الهمزة بشكل واحد فى جميع حالاتها.

٥ ـ أن نكتب الألف المقصورة ألفا دائماً بغض النظر عن أصلها الواوى أو اليائى.

الفصل الثانى

الحد من القيود والتفريعات عند التقعيد

من المشكلات التى تواجه متعلم اللغة العربية وقواعدها تضخم مادتها وتشعبها نتيجة خلط القبائل العربية فى مجال التقعيد، وعدم اتخاذ مستوى واحد لوضع المعيار أو استخلاص القاعدة. وبالتالى كثرت فى النحو العربى الأوجه المتعددة فى الشىء الواحد، وتعددت التفريعات والتشعبيات، وبدأ الاضطراب وعدم الاطراد فى كثير من القواعد.

وترتب على ذلك ايقاع المتعلم فى الارتباك، وتعريضه للخطأ حتى فى القاعدة الأساسية.

وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة صنعا حين سار فى الاتجاه المضاد، وحين قام بدراسة لبعض مشكلات النحو وقواعده انتهى منها إلى تخفيف الكثير من القيود وإلغاء الكثير من الشروط، وحذف التفريعات الكثيرة.

وسنسير فى هذا الفصل على هذا المنوال، وسنعرّج خلاله على بعض النماذج التى درسها مجمع اللغة العربية. وسيكون منهجنا فى معالجة المشكلات ما يأتى:

(أ) فى حالة وجود تفريعات أو أحكام جزئية تخرج على القاعدة الأساسية ينبغى التخلص من هذه التفريعات كلما أمكن، وإخضاع التفريعات للقاعدة العامة.

(ب) فى حالة تعدد القيود أو الشروط على القاعدة ينبغى التخفف منها بقدر الإمكان.

والأمثلة على هذا وذاك كثيرة، وتحتاج إلى إحصاء شامل وبحث مستقل، ولكننا سنكتفى بضرب الأمثلة الآتية:

أولاً: تتلخص قاعدة النسب إلي ما آخره ألف فيما يأتي:

١ ـ إذا كانت الألف خامسة فصاعدا حذفت (مثل حبارى ـ مصطفى).

٢ ـ إذا كانت الألف رابعة وثانى الاسم متحرك حذفت (مثل جَمَزَى).

٣ ـ إذا كانت الألف رابعة وثانى الاسم ساكن جاز حذفها، وقلبها واوا، وزيادة الألف قبل الواو. تقول فى النسب إلى طنطا (طنطىّ وطنطوى وطنطاوى).

٤ ـ إذا كانت الألف ثالثة تقلب واوا (ربا).

ويمكن تخفيض هذه التفريعات والاقتصار على اثنين منها فقط فيقال:

١ ـ إذا كانت الألف ثالثة تقلب واوا.

٢ ـ وفميا عدا هذا تحذف الألف (دخل تحت الحذف: الحذف الوجوبى والحذف الجوازى).

ثانيا: في النسب إلي ما آخره همزة ممدودة يفرّق بين:

١ ـ الهمزة الأصلية وهذه تبقى كما هى مثل إنشاء وقُرّاء (للمتنسك).

٢ ـ همزة التأنيث وهذه تقلب واوا مثل حمراء.

٣ ـ الهمزة المنقلبة عن أصل، وهذه يجوز بقاؤها همزة وقلبها واوا.

ويمكن تيسير القاعدة لتكون:

إن كانت الهمزة للتأنيث قلبت واوا وفيما عدا هذا تبقى الهمزة كما هى.

ثالثا: من مواضع قلب الواو ياء في باب الإعلال والإبدال:

١ ـ إذا وقعت الواو متطرفة بعد كسرة (رضى).

٢ ـ إذا وقعت ساكنة (غير مشددة) بعد كسرة (ميزان).

٣ ـ إذا وقعت عينا لمصدر فعل أعلت فيه وقبلها كسرة وبعدها ألف (صيام).

٤ ـ إذا وقعت عينا لجمع تكسير صحيح اللام وقبلها كسرة وهى معتلة فى المفرد (مثل دار وديار ـ قيمة وقيم).

٥ ـ أنْ تكون الواو فى المفرد ساكنة وفى الجمع بعدها ألف (مثل سوط وسياط).

٦ ـ أن تجتمع هى والياء فى كلمة واحدة وتسبق إحداهما بالسكون بشرط ألا يفصل بينهما فاصل (مثل سيد وميت).

ويمكن صوغ القاعدة فى عبارة موجزة تقول مثلا:

من مواضع قلب الواو ياء وقوعها فى صحبة كسرة أوياء.

رابعاً: في أحكام المستثني بإلا ترد التفصيلات الآتية:

١ ـ إذا كان المستثنى منه موجودا والاستثناء موجب (يجب النصب).

٢ ـ إذا كانت المستثنى منه موجودا والاستثناء مسبوق بنفى أو شبهه (يجوز النصب ويجوز الإتباع) إذا كان الاستثناء متصلا.

٣ ـ إذا كان المستثنى منه موجودا والاستثناء مسبوق بنفى أو شبهه (يجب النصب) إذا كان الاستثناء منقطعا (وتجيز قبيلة تميم الإتباع).

٤ ـ إذا كان المستثنى منه موجودا والاستثناء مسبوق بنفى أو شبهه وتقدم المستثنى على المستثنى منه (الأكثر النصب ويجوز الإتباع على قلة).

٥ ـ إذا كان الاستثناء مفرغا (يتبع المستثنى ما قبل إلا فى الإعراب).

ويتضح من الأقسام أن ماعدا الاستثناء المفرغ، النصب فيه صحيح إما على سبيل الوجوب أو التفضيل أو التخيير، فماذا يحدث لو اختصرنا القاعدة وقلنا:

فى الاستثناء المفرغ يكون الضبط بحسب العوامل، وفيما عداه ينصب المستثنى بإلا.

خامساً: شروط أفعل التفضيل:

أثقل النحاة باب التفضيل، وباب التعجب بشروط تتعلق بكيفية صياغتهما.

وقد كانت هذه الشروط موضع دراسة مستفيضة من مجمع اللغة العربية بالقاهرة انتهت إلى التخفف من كثير منها حين قرر:

١ ـ التخفف من شرط تجرد الفعل الثلاثى وفاقا لسيبويه والأخفش.

٢ ـ التخفف من شرط البناء للمعلوم أخذاً بقول ابن مالك.

٣ ـ التخفف من شرط كون الفعل تاماً أخذاً بقول الكوفيين.

٤ ـ التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وهو مايكون فى الألوان والعيوب، أخذاً بقول الكوفيين والكسائى وهشام والأخفش.

٥ ـ التخفف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه لأن من النحاة من تركه. ومن

ذكره لم يورد له إلا مثالا واحدا[1] (ص ١٢١ من كتاب: فى أصول اللغة ١٩٦٩) وفى الصفحات التالية بحوث شائقة اشترك فيها كثير من أعضاء المجمع حول هذه الشروط.

سادساً: شروط جمع الصفة جمع مذكر سالماً.

يشترط النحاة لصحة جمع الصفة جمع مذكر سالماً أن تكون الصفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان، فعلى، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث.

وقد درس مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه الشروط وانتهى إلى إلغاء الشرطين الأخيرين وذلك فى قراراته الآتية:

١ ـ يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل .. وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة ما يجرى على غيرها من الصفات فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث (فى أصول اللغة ص ٧٤).

٢ ـ يجوز أن يقال عطشانة وغضبانة وأشباههما. ومن ثم يصرف فعلان وصفاً، ويجمع فعلان ومؤنثه فعلانة جمعى تصحيح. (السابق ص ٨٠).

٣ ـ يجوز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر (السابق ١٠٦).

---

(١) اقترح المرحوم الأستاذ أمين الخولى إسقاط شرطين آخرين وهما شرط ثلاثية الفعل وشرط قبول التفاضل. وبهذا يتحرر أفعل التفضيل من شروط سبعة ويهون على المتعلمين ويتداول فى سهولة ويسر بين المتكلمين (فى أصول اللغة ص ١٣١ ، ١٣٢).

الفصل الثالث

تخليص بعض الأبواب من الاضطراب

هناك إحكام فى كثير من القواعد العربية يبلغ حد الكمال. ولكن يوجد إلى جانب ذلك كثير من الأبواب والأحكام التى تتسم بفوضى التقعيد، واضطراب التصنيف، مما يجعل التمكن منها والسيطرة عليها أمراً مستحيلاً، ويشكل عبئاً ضخماً على المتخصص بله الرجل العادى.

ولعل من أوضح الأمثلة على هذا الاضطراب:

١ ـ ضبط عين الماضى والمضارع من الفعل الثلاثى.

٢ ـ تمييز المؤنث المجازى من المذكر.

٣ ـ تغييرات النسب.

٤ ـ قواعد جمع التكسير.

٥ ـ قواعد المصدر من الفعل الثلاثى.

وسنقتصر فى هذا الفصل على معالجة الموضوعين الأولين:

أولاً: عين الفعل الثلاثي المجرد

ربما لا تحوى مسألة نحوية أو صرفية من المشكلات والتشعبيات والتعقيدات مثل ما تحويه عين الفعل الثلاثى المجرد، مما جعل بعضهم يعتبر ضبطها «كميناً منصوبا» ومظنة زلل مؤرقة. وقد ترتب على ذلك طائفة من وجوه الضبط الخاطئة أصبحت من أخطائنا اللغوية الشائعة. (نهاد الموسى: فى تاريخ العربية ص ٢٧).

وعلى الرغم من محاولة الدكتور إبراهيم أنيس الموفقة (فى كتابه «من أسرار اللغة») لم

شتات هذه المسألة وتقليل الشذوذ فيها مرة عن طريق إحصاء كل الأفعال الثلاثية التى وردت فى القرآن الكريم حيثما كان الماضى ومضارعه مستعملين فى النصوص القرآنية، ومرة عن طريق إحصاء كل الأفعال الثلاثية التى جاءت فى القاموس المحيط ماضياً ومضارعاً ـ أقول على الرغم من تلك المحاولة فما زالت القضية تشكل عبئاً كبيراً على كاهل المتحدثين ومشكلة أساسية بالنسبة لمن يريد ضبط نطقه وتقويم لسانه.

ولن أتناول هذه القضية تناولاً تاريخياً ـ كما فعل غيرى ـ كما لن يكون اعتمادى على المعاجم فى اختيار الأمثلة، وإنما على لغة الحياة، وبخاصة ما يرد على ألسنة المذيعين والمتحدثين بالفصحى.

وقبل المعالجة التطبيقية لهذه المسألة أشير بإيجاز إلى جملة القواعد التى تحكم ضبط هذه العين فى كل من الماضى والمضارع.

١ ـ أولى هذه القواعد قاعدة المغايرة أو المخالفة بين حركتى العين فى الماضى والمضارع ويشمل ذلك أبواباً ثلاثة هى:ـ

(أ) فعَل يفعُل مثل نصر ينصر.

(ب) فعَل يفعِل مثل ضرب يضرب.

(جـ) فعِل يفعَل مثل سمع يسمع.

٢ ـ وثانى هذه القواعد قاعدة حرف الحلق وتتعلق بباب واحد هو باب فعلَ يفعَل، وتقول هذه القاعدة إن أى فعل من باب فعَل يفعَل لابد أن يكون حلقى العين أو اللام[1].

٣ ـ وثالثها قاعدة الثبوت واللزوم وتتعلق بباب واحد هو باب فُعل يفعُل فحيث غلب فى هذا الباب دلالته على الصفات الثابتة كالغريزة، وحيث كانت أفعاله كلها لازمة غير متعدية ثبتت حركته ولزمت فى الماضى والمضارع[2].

ومشكلات هذه القواعد الثلاثة ما يأتى:

---

(١) يجب أن ننتبه إلى عدم صحة العكس بمعنى أنه ليس ضروريا أن يكون كل فعل حلقى العين أو اللام من باب فعل يفعل.

(٢) لاحظ عدم ذكر باب فعل يفعل بالكسر فى الماضى والمضارع لقلته ولدخوله فى باب فعِل يفعَل من الصحيح.

١ ـ أن معظمها تقريبى غالب لايمكن تعميمه فى اطمئنان.

٢ ـ أنه لا قاعدة تحدد منذ البداية ضبط عين الماضى حتى نفرّع على هذا الضبط احتمالات ضبط المضارع.

٣ ـ أن المخالفة مع فتح عين الماضى قد تكون إلى الكسر وقد تكون إلى الضم فكيف نميز بينهما؟

٤ ـ أن بعضاً من أفعال باب فُعل يفعُل لايدل على صفات ثابتة وبعضاً مما يدل على صفات ثابتة جاء على غير هذا الباب. ومع هذا فسنرى فى الأمثلة التطبيقية وقائمة الأفعال التى يشيع الخطأ فيها فائدة هذه القواعد ومساعدتها كثيراً فى التوصل إلى الضبط الصحيح[1].

ونعرض الآن لبعض الأفعال الشائعة التى تعرضت للخطأ على ألسنة المثقفين المعاصرين لنرى وجه الصواب فيها[2]، مع ملاحظة مايأتى:ـ

باب نصر = فعَل يفعُل

باب ضرب = فعَل يفعِل

باب فتح = فعَل يفعَل

باب فرح = فعِل يفعَل

باب كرم = فعُل يفعُل

وقد استعنا فى ضبط هذه الأفعال بمعجمى «ديوان الأدب» و «القاموس المحيط» وهما أفضل المعاجم فى مشكلة الضبط.

---

(١) أحسن الفارابى عرض قواعد هذا النوع من الأفعال فى معجمه (ديوان الأدب) وقد تحدث عن قاعدة المخالفة حين قال «وذلك أن الماضى مخالف للمستقبل (المضارع) فى المعنى فوجبت المخالفة بينهما فى بناء أمثلتهما، فلما فتحت العين فى الصدر (الماضى) لزم ضمها أو كسرها فى التلو (المضارع) ولم يجز فتحها إلا أن يعتل الحرف (يشير إلى قاعدة حرف الحلق) ولما كسرت فى الصدر وجب فتحها أو ضمها فى التلو ولم يجز كسرها، فاستعمل من هذين المذهبين أحدهما وأهمل الآخر لثقل الضمة إلا فى الشاذ».

وتحدث عن قاعدة حرف الحلق حين قال «فأما المفتوح العين فى الماضى والمستقبل فهو لايقوم إلا أن يكون فيه أحد حروف الحلق فى موضع العين أو اللام». وتحدث عن قاعدة الثبوت واللزوم حين قال: «والمضموم العين فى الماضى والمستقبل خاص للطبائع وما شاكلها مما لايتعدى. ولم يرو فيه شىء يتعدى إلى مفعول إلا حرف رواه الخليل وهو قولك: رحبتك الدار (٢ / ١٣٨ ، ١٣٩).

(٢) لن نتعرض هنا لما حدث من خطأ أو خلط بين المجرد والمزيد، وإنما سنقتصر على ما كان الخلط فيه بين بابين من أبواب الثلاثى المجرد.

الفعل	الخطأ فى ضبط عينه		الصواب من باب	ملاحظات
	الماضى	المضارع		
أرق (سهر ليلا)	بالفتح		فرح	
أمل	بالكسر	بالفتح	نصر	لم يضبطها الفيروز إبادى على قاعدته[1].
بخل	بالفتح		فرح وكرم	
بذخ	بالفتح		فرح	
برد		بالفتح	نصر وكرم	
بقى	بالفتح		فرح	إلا فى لهجة طيىء
تعب	بالفتح		فرح	
تمّ		بالضم	ضرب	
ثبت (ثباتا وثبوتا)	بالضم		نصر	ومن باب كرم للثابت العقل
حث	بالكسر	بالكسر	نصر	
حرص			ضرب	وكسر الماضى لهجة
حسب (من الحساب)	بالضم	بالكسر	نصر	
حصل		بالضم	نصر	
حفر			ضرب	
حفل (كثر ـ اجتمع)		بالضم بالكسر	ضرب	
حلم (رأى فى نومه)		بالكسر	نصر	

(١) فى ترك ضبط عين المضارع من باب نصر.

الفعل	الخطأ فى ضبط عينه		الصواب من باب	ملاحظات
	الماضى	المضارع		
حلم (من الأناة والعقل)	بالفتح		كرم	
حمد	بالفتح		فرح	
حنث	بالفتح		فرح	
حنق (اغتاظ)	بالفتح		فرح	
خشى	بالضم		فرح	إلا فى لهجة طيئ
خفت		بالضم	نصر أو ضرب	الأولى من القاموس والثانية من ديوان الأدب.
خفق (قلبه)		بالضم	ضرب	
دعم		بالكسر	فتح	
رأس		بالكسر	فتح	
رجف	بالفتح	بالفتح	نصر	
رخص (السعر)	بالكسر		كرم	
رسخ		بالكسر	نصر وفتح	الأول من القاموس والثانى من ديوان الأدب.
رسم	بالفتح		نصر	
رضى	بالفتح		فرح	إلا فى لهجة طيئ
رقى	بالفتح		فرح	إلا فى لهجة طيئ.
رهب		بالكسر	فرح	
رهن	بالفتح		فتح	
روى (من الماء)	بالفتح		فرح	
سخط		بالضم	فرح	
سفك (الدم)		بالضم	ضرب	

الفعل	الخطأ فى ضبط عينه		الصواب من باب	ملاحظات
	الماضى	المضارع		
سنح		بالضم	فتح	
شرب		بالضم	فرح	
شمت	بالفتح		فرح	
صحب	بالفتح		فرح	
صدأ	بالفتح	بالفتح	فرح	
صدق	بالضم		نصر	
صرخ		بالفتح	نصر	أهمل ضبطها القاموس
صعد	بالفتح	بالكسر	فرح	
صغر	بالفتح		كرم وفرح	
طال			نصر	
عدم			فرح	
عطش	بالفتح		فرح	
عمد	بالكسر		فرح	
عمل	بالفتح		فرح	
غرب	بالضم		نصر	
غرق	بالفتح	بالفتح	فرح	
غلط	بالفتح		فرح	
فسد			نصر وضرب وكرم	
فشل			فرح	
فنى			فرح	إلا فى لهجة طيئ
قبض	بالفتح	بالضم	ضرب	
قطف	بالفتح	بالضم	ضرب	
قنع			فرح	
كبح		بالكسر	فتح ونصر	الأخيرة عن القاموس

الفعل	الخطأ فى ضبط عينه		الصواب من باب	ملاحظات
	الماضى	المضارع		
كتم	بالفتح	بالكسر	نصر	
كذب	بالكسر		ضرب	
كره	بالفتح		فرح	
كسب	بالكسر		ضرب	
كسل	بالضم	بالضم	فرح	
كفل		بالفتح	ضرب ونصر وكرم	
لبس	بالفتح	بالكسر	فرح	
لحس	بالفتح		فرح	
لحن		بالكسر	فتح	
لعق	بالفتح		فرح	
لمس	بالكسر		نصر وضرب	
مخر		بالضم	فتح	
مرن	بالكسر	بالفتح	نصر	
نبذ		بالضم	ضرب	
نبض	بالفتح	بالضم	ضرب	
نحف	بالفتح		فرح وكرم	
نسى	بالفتح		فرح	إلا فى لهجة طيئ
نشب	بالفتح		فرح	
نشط	بالفتح		فرح	
نضج	بالضم		فرح	
نضح (عرقا)		بالفتح	فرح	
نعق	بالكسر	بالفتح	ضرب	
نفد	بالفتح	بالفتح	فتح وضرب	
			فرح	
نفض		بالكسر	نصر	
هتف		بالضم	ضرب	

الفعل	الخطأ فى ضبط عينه		الصواب من باب	ملاحظات
	الماضى	المضارع		
هدف		بالكسر	نصر	
هرب		بالفتح	نصر	
هلع	بالفتح		فرح	
وضح	بالضم		ضرب	
وطأ	بالفتح		فرح	
وعى	بالكسر		ضرب	
ولع	بالفتح		فرح	

وهناك أخطاء فى أبواب المضعف يأتى معظمها فى الماضى من فعل يفعل (بكسر ففتح) إذ ينطقه جمهور المتحدثين بالفتح فى الماضى. ويفتضح هذا الخطأ حين فك الإدغام عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة. وأمثلة ذلك الأفعال الآتية:

بحّ (صوته) ـ برّ (والديه) ـ بشّ (بضيوفه) ـ خس (من الخسة) ـ سف (الطعام) ـ شج (رأسه) شح (بخل) ـ شل (أصيب بالشلل) ـ شم (رائحة) ـ ضنّ (بعلمه) ـ ظل ـ عض ـ غص (بالماء) ـ لج (فى خصومته) ـ مس ـ مصّ ـ ملّ (صحبته).

حيث ينطقها معظم المتكلمين بفتح عينها والصواب الكسر.

ثانيًا: تمييز المؤنث المجازي من المذكر

قضية التذكير والتأنيث من أعقد القضايا فى اللغة العربية[1]، ويكفى أن نعلم أن اللغويين العرب قد ألفوا كتبا مستقلة لعلاج هذه القضية ولم أطرافها، ويكفى كذلك أن نقول إن محمد بن القاسم الأنبارى ألف كتابه «المذكر والمؤنث» فيما يزيد على ستمائة وخمسين صفحة (انظر: كتاب المذكر والمؤنث تحقيق د. طارق عبد عون الجنابى) ونظرة سريعة على موضوعات هذا الكتاب ترينا مدى العبء الكبير الذى يلقى على عاتق المتعلم حين يريد أن يلم شتات هذه الموضوعات، ويستظهر أحكامها من مثل:

باب ما يستوى فيه المذكر والمؤنث مما التأنيث فى المؤنث منه غير حقيقى لازم.

باب ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف من معناه.

باب ما يذكر من أسماء الأعياد والأيام و... ويونث منهن.

باب ما يذكر من الإنسان ولا يؤنث.

باب ما يؤنث من الإنسان ولا يذكر.

باب ما يذكر من الإنسان ويؤنث.

باب ما يذكر من سائر الأشياء ولا يؤنث.

باب ما يؤنث من ساذر الأشياء ولا يذكر[2].

ويترتب على تمييز المذكر من المؤنث أحكام كثيرة مثل:

تذكير الفعل وتأنيثه ـ استخدام اسم الإشارة المناسب ـ استخدام الاسم الموصول المناسب ـ

---

(١) يقول أحمد أمين: من أصعب الأبواب وأكثرها خلطا فى اللغة العربية المذكر والمؤنث (فى أصول اللغة ص ١١٠).

(٢) وانظر كذلك كتابنا: اللغة واختلاف الجنسين ص ٧٦ وما بعدها.

أحكام فى باب العدد ـ أحكام فى أبواب الخبر والحال والنعت ـ أحكام فى بعض مسائل التصغير ـ أحكام فى الصرف وعدمه.

ولأهمية هذا الباب قال ابن الأنبارى فى مقدمة كتابه السابق «إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث لأن من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا».

وقد كانت مشكلة التذكير والتأنيث موضع اهتمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة واتخذ فيها بعض القرارات ولكنها ـ فى نظرى ـ لم تكن كافية لحل كثير من تعقيداتها.

وأحب قبل أن أقدم اقتراحى فى هذا الخصوص أن أقتبس بعض النماذج والآراء من كتب النحو واللغة:

١ ـ ورد فى لسان العرب (كتب) ما نصه: وحكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول، وذكر إنسانا فقال: فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابى؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟

٢ ـ الأرض مؤنثة، ومع ذلك قال الشاعر (وهو من شواهد سيبويه):

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

وخرجه النحاة على أنه أراد بالأرض الموضع والمكان فذكّر.

٣ ـ قال تعالى: السماء منفطر به. ومع ذلك يقول الفراء: تذكير السماء قليل. وأوّلها يونس بالسقف، ولذا قبل تذكيرها. ويقول الأنبارى إذا أريد بالسماء المطر تكون مؤنثة (ص ٣٦٨)، ولكن يقول ابن منظور (اللسان ـ سما): السماء: المطر مذكر... ومنهم من يؤنثه وإن كان بمعنى المطر، كما تذكر السماء وإن كانت مؤنثة. واستشهد على تذكير السماء بمعنى المطر بقول معود الحكماء:

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

٤ ـ هناك قاعدة متداولة أن أعضاء البدن الثنائية مؤنثة، ومع ذلك نجد:

(أ) أعضاء ليست ثنائيه وهى مؤنثة مثل الإصبع والسنّ.

(ب) أعضاء ثنائية وهى مذكرة مثل الحاجب والخد والمرفق والثدى والمنكب والجفن.

(جـ) أعضاء ثنائية يجوز تذكيرها وتأنيثها مثل الذراع والكراع والإبط (انظر الأنبارى ص ٢٦٤ ـ ٣٠٣).

٥ ـ علق اللغويون على مجيء «الكف» مذكرا فى شعر للأعشى يقول فيه:

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

وعلى مجيء «العين» مذكرا فى قول الشاعر:

والعين بالإثمد الحارىّ مكحول

بقولهم:

الأنبارى: يجوز أن يكون ذكّر مخضبا وهو للكف وهى مؤنثة لأن الكف لا علامة للتأنيث فيها.

الفراء: لأنه وجده ليس فيه الهاء، على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء.

غيره: ذكر العين لأنه حملها على معنى الطرف (الأنبارى ٢٧٩ ، ٢٨٣).

٦ ـ ذكر أبو جعفر النحاس فى كتابه إعراب القرآن أن المبرد كان يقول: «مالم يكن فيه علامة التأنيث، وكان غير حقيق التأنيث فلك تذكيره نحو: هذا نار».

٧ ـ ورد فى خاتمة المصباح المنير للفيومى ما نصه: «والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث، وقام مقامه لفظ مذكر. حكاه ابن السكيت وابن الأنبارى وحكى الأزهرى قريبا من ذلك». (بتحقيق عبد العظيم الشناوى ص ٧٠٣).

فبناء على هذا كله، ومن أجل التيسير على مستخدمى اللغة أقترح القاعدة الآتية:

«كل ما كان مجازى التأنيث بدون علامة يجوز تذكيره». وعلى هذا ينصح كل من يقابله لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقى أن يعامله معامله المذكر..

وعلى هذا نرفع الحرج عن نفس من يقول:

بئر عميق (وقد خطأها العدنانى ص ٣٣)، ويمين غليظ (وقد خطأها العدنانى ص ٢٧٦) وسنّ مكسور (وقد خطأها جواد ص ١٢٩)، وكبرياء كاذب...

وينبغى أن نذكر أخيرا أن الكوفيين يجيزون تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثا مجازيا إذا لم تكن فيه علامة التأنيث، سواء كان الفاعل اسما ظاهرا أو ضميراً. وقد خرجوا على ذلك قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها